تأصيل اجتماعي لحماية القيم

الهدف: ضبط السلوك بوجه عام..

د. كمال دسوقي

في مقال سابق، تحدثنا بتأصيل اجتماعي عن القيم وحمايتها. ودعونا إلى ألا يكون قانون العيب مقصورا على حماية القيم في المجال السياسي وحده بهدف ممارسة الديمقراطية. أي فقط في العلاقة بين الفرد والدولة. بل رجونا أن يمتد التشريع ليبسط حمايته على القيم الخلقية التي يسلك بها الناس في شتى نواحي الحياة الاجتماعية الخاصة بهم أيضا في علاقاتهم بعضهم ببعض.

وفي عنوان المقال دعوة لأن يكون القانون المطلوب - بصورته الأوسع والأشمل التي نريدها - كي يتسنى إعماله على الكافة في بيوتهم ومحال عملهم وفي الأماكن العامة ومعاملاتهم الخاصة. فلا نستغرقه من الناس (بالنظر إلى أن الأفعال المجرمة والعقوبات الرادعة سياسية في المقام الأول) أن المقصود بالقانون حماية النظام السياسي وليس النظام الاجتماعي ككل.. دعونا لأن يجيء القانون المعروض للمناقشة والتصديق نوعا من سياسة اجتماعية لضبط السلوك العام - أو ضربا من تشريع تربوي يعلم كيفية صيانة القيم.

ما هي السياسة الاجتماعية

فالسياسة الاجتماعية بالتعريف هي «جهود الدولة الموجهة لتيسير حياة المجتمع في الطريق التي لن تتبع إذا ترك الأفراد وشأنهم». بعبارة أخرى، السياسة الاجتماعية هي «قرارات الحكومة المدبرة بقصد تحسين رفاهية المجتمع المدني».

فالموضوع أوسع بكثير من السياسة الاقتصادية أو سياسة التربية والتعليم أو سياسة الأجور والخدمة المدنية.. مادام أن السياسة الاجتماعية هي في جوهرها تنظيم سلوك الأفراد في الطريق الصحيح في شتى مجالات الحياة بالمجتمع. وفي حديث له بجامعة ميونخ ١٩١٨ قال عالم الاجتماع الشهير مكس فيبر: أن هذا المفهوم واسع جدا ويشمل أي نوع من استقلال قيادة أي عمل. فنقول: سياسة العملات في البنوك، سياسة إضراب نقابات العمال للحصول على حقوقهم، السياسة التربوية لإحدى الولايات أو المدن، سياسة مدير مؤسسة خيرية، بل سياسة الزوجة العاقلة في الإبقاء على حبها الزوجي. فالسياسة أصلا التدبير والقيام على الأمر وقيادة العمل. والاجتماعية بالتعريف الذي انتظر للعلوم الانسانية أخيرا هي سلوك الأفراد في الجماعات داخل المجتمع الكبير.

اعتمادية المجتمع الاشتراكي

وحيث أن تطور الحياة الإنسانية جوهره عدم وجود مجتمع - أو حتى عشيرة أو أسرة - بدون قيادة أو رئاسة أو إدارة أو رب عائلة.. حيث تداخل مفهوما المجتمع والدولة (التي هي المجتمع مضافا إليه السلطة العامة). وما دام أن الدولة قد انتقلت من الوظيفة الأمنية التي هي حراسة الوطن في الداخل والدفاع عن حدوده من الخارج. إلى الدولة الادارية التي تتعامل مع المواطنين كجهاز من الوزارات والمصالح والإدارات المتخصصة في إجراء إحدى الخدمات العامة. إلى دولة الرفاهية التي تقدم المساعدات للمحتاجين بكل أنواعهم وتظل المجتمع بمظلة التأمينات والضمان والتعويضات.. بل دولة الانتاج التي تملك عن الشعب وسائل الانتاج لكيلا يتحكم رأس المال. فتدير مؤسسات القطاع العام وتوزع بالاشتراكية وتعاونيات.. أصبح الأفراد والجماعات أكثر اعتمادية على الدولة. وتغير سلوكهم من الاعتماد على النفس إلى المطالبة بالحقوق والعدالة والمساواة والكفالة.. لأن أصغر شئون حياتهم اليومية - كرغيف الخبز تدعمه الدولة وتتحمل مسئولية انخفاضه أو نقص وزنه أو عدم نضجه.. وأصبح على الدولة - والحالة هذه - أن تحمي الأفراد من التنافس بل الصراع على حقوقهم المشروعة في العمل كمصدر للعيش. وفي الأجور والعلاوات والترقيات. وفي المسكن الملائم. وفي وسائل الانتقال. وفي العلاج والدواء وتعليم البنات والأبناء.. وكل ما أصبح خدمة عامة وعدالة اجتماعية - في كلمة واحدة: السلام الاجتماعي.

السلام الاجتماعي بدل الصراع

والسلام الاجتماعي هو نقيض الصراع الذي هو لحمة نسيج المجتمع (وسداه التعاون). الصراع تطور طبيعي للتنافس والتسابق على اشباع حاجة المعروض منها لا يكفي للوفاء بالطلب. فتكاد لا توجد حاجة من احتياجات الحياة اليومية للأفراد لا تتطلب الصراع للحصول عليها.

والصراع على المعنويات (كالجاه والنفوذ والمراكز..) أشد من الصراع في طلب الماديات كالطعام والشراب.. لأن الحاجة للمعنويات لا تشبع ولا تقف عند حد. ولأن اكتساب المزيد منها هو الذي يجيء بالحصول على الماديات. وتؤدي فردية وأنانية الصراع على المصالح الشخصية (بما تتميز به من أنانية الهدف ولاأخلاقية الوسيلة) لعدم الرغبة في التضحية ونسيان الهدف المشترك - مع نزعة للتحدي والكراهية والعدوان. فالصراع الاجتماعي (الذي نريد أن نحل محله السلام الاجتماعي) هو سمة الحياة. نجده ليس فقط بين مختلف الطبقات الاقتصادية والطوائف الدينية.. بل داخل كل طبقة أو طائفة. وعلى المستوى الرأسي والأفقي - حتى على مستوى الأخوة في الأسرة وأبناء العمومة والخؤولة في العشيرة - حيث يتبارى الأقارب أكثر من الأباعد في الظهور بالثراء والنعمة أو النجاح والتفوق. مهما تباينت مراكزهم أو درجة تعليمهم أو قيمة ممتلكاتهم. واستهداف السلام الاجتماعي بدل الصراع الاجتماعي في قانون حماية القيم يعني إذن أن يشمل كل سلوك يحاول به الأفراد التنافس المؤدي لهذا الصراع على المراكز والثروة والجاه والنفوذ.. بحيث يوازن الأفراد بين مصالحهم الشخصية والمصلحة العامة فلا يكون صراعهم ساخطا أو هداما كما لا يكون وصولهم لأهدافهم الخاصة على حساب تحطيم وتدمير الغير.

أبوة الحاكم وروح العائلة

وحيث أن بلادنا والكثير من البلدان التي لها مثل ظروفنا كان يحكمها المستعمر الأجنبي بنظام أبوي يعتمد فيه على الزعماء الوطنيين كوكلاء للمجتمع الوطني ويركز السلطة من خلالهم في مجتمع العاصمة.. وما كانت الوظيفة العامة عندنا قد بدأت بهذه الصفة ولا تزال - في نظر المحكومين (فضلا عن نظر أصحابها) تشريفا أكثر منها تكليفا، وسيادة أكثر منها خدمة. فالمواطنون يعولون على الحاكم الوطني في شخصه كأب وقائد ورب أسرة. وكما في علاقة الأبناء بالآباء.. لاحدود لما يظن الأبناء من قدرة عائليهم على العطاء. وكلما استجدت حاجة نشأت عنها حاجات وحاجات وعند التدلل أو التطاول أو الانطواء.. لا اظهار الغضب من عدم تلبية المطلوب يتوقعون التسامح والترضية أكثر مما يتوقعون المؤاخذة أو العقاب. فالعلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة عاطفية أكثر منها عقلية راشدة. والرئيس نفسه يدعم ذلك ويؤكده باتخاذ صفة رب العائلة ودعوته المستمرة للوزراء وقيادات الحزب والمحافظين بالنزول إلى الشارع وتحسس مشاكل الجماهير والتماس حلولها - الأمر الذي يزيد الاتكالية في مجتمع قدري يؤمن بأن الراعي مسئول عن رعيته ويتذاكر حوادث عمر بن الخطاب والراشدين غيره من الخلفاء من مسئوليتهم أمام الله عن دابة جائعة أو صبي مقرور.. وربما أيضا قد استشعر مجاوزة وكرر أنه يخاف الله. فلا غرابة حينئذ في أن يتساهل أي مسئول في تجاوزات الناس مع الحكومة، بل في مسامحتهم عن مخالفاتهم للوائح والقوانين.

التسيب كثمرة للتيسير

في ظل هذه الظروف، ماذا يستطيع شرطي المرور أن يفعل إزاء (عربجي الكارو) الذي يكسر الاشارة ويعرض دابته للموت. وكيف يستطيع حراس الأمن القبض على متسول أو مصادرة بضاعة بائع يشغل الطريق أو راكب على سطح سيارة أو قطار

والرأي العام حوله - وضميره هو نفسه - يلح في ترك هؤلاء يأكلون عيشهم أو يدبرون أحوالهم. كيف يجرؤ رئيس عمل على مجازاة العامل المتسيب أو المقصر أو المخطئ خطأ جسيما.. بالفصل من العمل فيتهمه الجميع بأنه قطع عيشه؟ إن اطلاق الأعيرة النارية في الأفراح محرم قانونا، ومكبرات الصوت في المآتم ممنوعة إلا بتصريح وبشروط.. ومع هذا فمن الذي يقوى على منع هذه المخالفات دون الاستغناء عن حياته أو المخاطرة بسلطته وسلامته؟ كيف تمنع المزايدة في رفع الصوت أثناء مناقشة يظن الأرفع صوتا فيها أنه المنتصر. وكيف توقف اشتباك متحاورين بالأيدي قبل أن يستل كل منهما سلاحا لتطور المحاورة إلى جريمة قتل؟ ثم ما تحمي قوة الرجال المتطفل بالغزل على زوجاتهم وبناتهم في صحبتهم من المتسكعين بالشوارع الغادية للدخول في معركة - الزوج أو الأب هو الخاسر فيها من غير شك.

ضبط وتربية السلوك عموما

مثل هذه اللاأخلاقيات هي ما نطالب بتوسيع قانون العيب أو حماية القيم ليبسط سلطانه عليها أعم وأسبق من التشريع لعيوب ممارستنا للديمقراطية أو علاقاتنا بالسلطة. فاصلاح الحياة الخاصة والشخصية وضبط المعاملات الفردية هو في الأساس من اصلاح الحياة العامة والسياسية. كما أن البدء بمعالجة السلوك الخاص من شأنه أن يهدينا إلى إزالة أسباب اضطرابه من مسرح الفعل المخالف. ثم التركيز على التربية منذ الصغر على احترام تقاليد المجتمع وآداب السلوك بتلقائية وانضباط لا يلزم معها الإكراه أو القسر فيما بعد ■